الأمم المتحدة

E/2023/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 June 2023
Arabic
Original: English

دورة عام 2023

25 تموز/يوليه 2022 – 26 تموز/يوليه 2023

البند 15 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة 1823 (د-17) وقرار المجلس 1817 (د-55) والمرفق الثالث لقرار المجلس 46/1998. ويواجه الاقتصاد العالمي تأثيرات معاكسة متعددة، نتيجة، على وجه الخصوص، لارتفاع الديون وتباطؤ النمو وارتفاع تكاليف المعيشة وأزمة المناخ وتفاقم أوجه عدم المساواة وزيادة التوترات والصراعات الجيوسياسية وتراجع الثقة والتضامن العالمي. وهذه التحديات المتتالية والمترابطة تهدد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعرِّض للخطر الوعد بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وفي هذا السياق، واصلت اللجان الإقليمية العمل بطرق متطورة ومبتكرة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة الأزمات المتشابكة والمعقدة والنهوض بخطة عام 2030.

ويقدم الجزء الأول من التقرير معلومات عن حالة التقدم المحرز في تنفيذ خطة عام 2030 في جميع المناطق الخمس. ويقدم أيضا أمثلة لعمل اللجان الإقليمية في أربعة مجالات واسعة ذات أولوية، موضحا بذلك القيمة المضافة للعمل على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود والقطرية لتقديم الدعم الفعال للبلدان والأقاليم للعودة إلى المسار الصحيح فيما تبذله من جهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

* قدم هذا التقرير لتجهيزه بعد الموعد النهائي المحدد وذلك لأسباب فنية خارجة عن سيطرة المكتب المقدم للتقرير.

190723 120723 23-09230 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ويقدم الجزء الثاني من التقرير لمحة عامة عن المبادرات الإقليمية والأقاليمية التي تقودها اللجان الإقليمية للتعجيل بالتحولات اللازمة لتحقيق الأهداف. ويعرض التقرير أيضا المسائل السياساتية الأخرى التي تناولتها اللجان الإقليمية، ومنها المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، فضلا عن الإجراءات المتخذة للتنفيذ الكامل لعملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة الإصلاح الإقليمي.

أولا – السياسة العامة والتحليل

ألف – الانتقال من المخاطر إلى القدرة على الصمود: تسريع وتيرة الإجراءات الرامية إلى تحقيق مستقبل أكثر استدامة وإنصافا من خلال التعاون الإقليمي

1 – حالة المسيرة نحو عام 2030

1 – يشهد الاقتصاد العالمي تباطؤا في النشاط وارتفاعا في التضخم، بينما يواجه صدمات متعددة وتزايدا في أوجه عدم اليقين. ومن شأن احتشاد التحديات، التي تشمل أزمة المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والتلوث وأشكال التدهور البيئي الأخرى وتعميق أوجه عدم المساواة وتصاعد التوترات والصراعات الجيوسياسية وتآكل المعايير والمؤسسات العالمية، أن يقوِّض التضامن والثقة العالميين ويعرض للخطر تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وبات أثر ذلك والآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) ملموسا في جميع المناطق.

2 – وتعمل اللجان الإقليمية على معالجة الأولويات مثل إصلاح التمويل العالمي وتعزيز العمل المناخي والحد من عدم المساواة والتعافي من جائحة كوفيد-19 ومعالجة أثر الحرب في أوكرانيا على المجالات الحاسمة مثل الطاقة والأمن الغذائي. واسترشادا بنتائج المؤتمرات العالمية والإقليمية الرئيسية، ستواصل اللجان الإقليمية الاستفادة من دورها من حيث القيادة الفكرية، وكمنصات لعقد اجتماعات لتعزيز العمل الإقليمي بشأن أهداف التنمية المستدامة وزيادة الزخم السياسي نحو انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2023 (مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة).

2 – لوحة المتابعة الإقليمية بشأن حالة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

3 – حاد العالم بشكل كبير عن المسار الصحيح ومن المرجح أن يخفق في تحقيق معظم غايات أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ومع ذلك، فمن خلال القيادة الفعالة والتضامن المتجدد والجهود الطموحة لدفع التحولات والإجراءات المعجلة في المجالات الرئيسية، فإنه لا يزال بإمكان العالم عكس الاتجاهات السلبية والوفاء بوعد خطة عام 2030.

4 – ويقدم هذا الفرع لمحة عامة عن حالة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف في المناطق الخمس (انظر الشكل أدناه)، تليها لمحة سريعة عن التقدم المحرز في نقطة منتصف الطريق نحو عام 2030، من خلال تسليط الضوء على المجالات التي أحرز فيها تقدم والمجالات التي حدث فيها تقصير.

5 – وتعوق الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في جميع المناطق، ولا سيما المتعلقة بالأهداف 5 و 11 و 13، عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة ورصد التقدم المحرز.

النسبة المئوية للتقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية في عام 2023

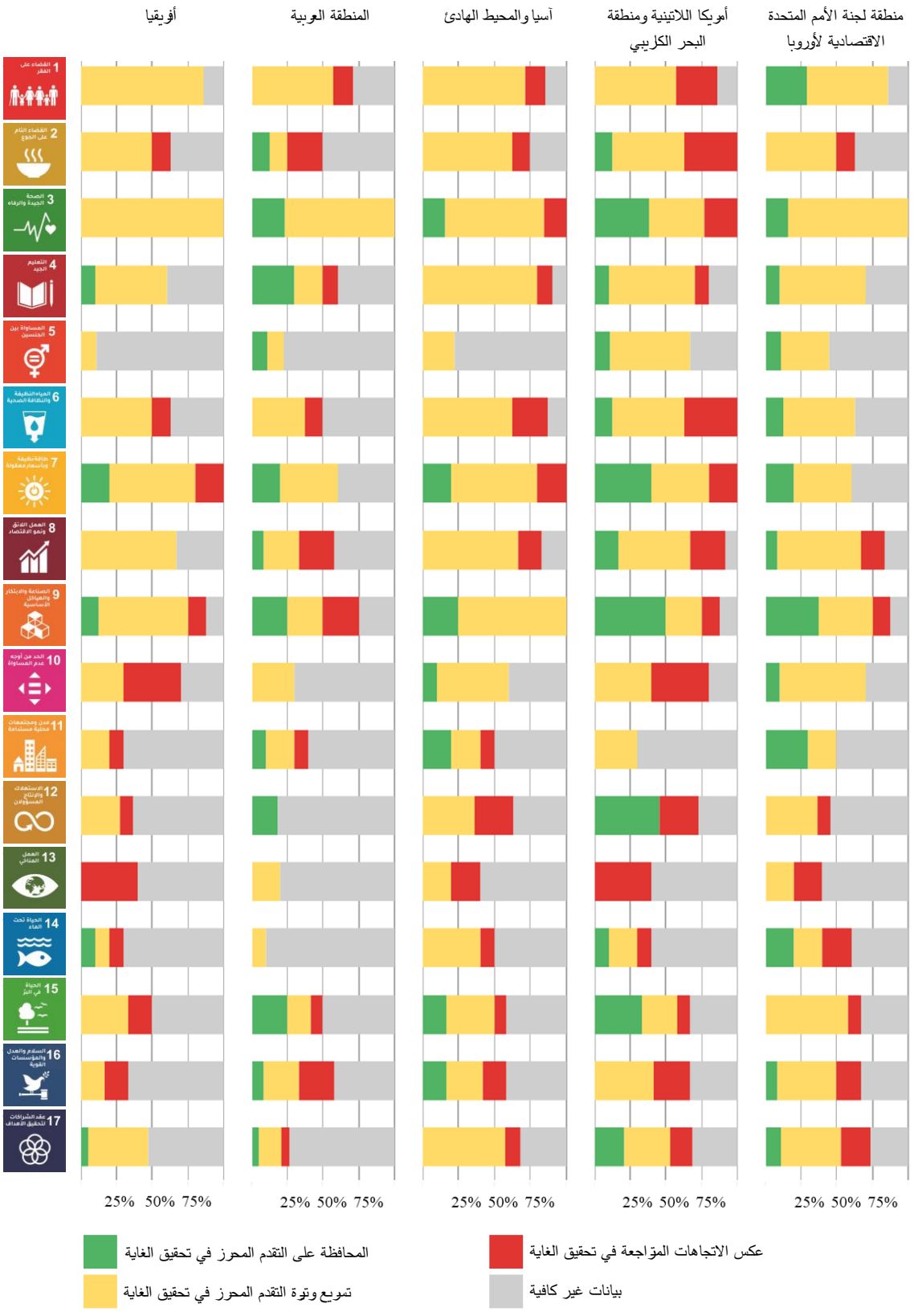

المصادر: منصات البيانات للجان الإقليمية بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف، متاحة عبر الروابط التالية: https://ecastats.uneca.org/africaundata/SDGs; https://arabsdgmonitor.unescwa.org/; https://data.unescap.org/; https://agenda2030lac.org/estadisticas/index.html; and https://w3.unece.org/sdg2023.

ملاحظات: عند مقارنة النتائج عبر المناطق الخمس، من المهم أن يؤخذ في الاعتبار ما يلي: من المحتمل أن يكون قد تم استخدام مجموعات مختلفة من المؤشرات بالنسبة لكل هدف، وذلك حسب ما يتوافر من بيانات في كل منطقة؛ ويقيم التقدم في مواجهة مجموعة من القيم المحددة للغايات بالنسبة لكل منطقة؛ وبعض البلدان أعضاء في أكثر من لجنة إقليمية. ويتوافر شكل يتضمن أحدث البيانات المتاحة عبر الرابط التالي: https://www.un.org/regionalcommissionsnyoffice/sites/www.un.org.regionalcommissionsnyoffice/files/rc_sdgprogress.pdf.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

6 - وفقا لتقرير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا حول التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، المنشور في عام 2022 (E/ECA/ STATCOM/8/2022/7)، فإن وتيرة التقدم الحالية غير كافية لتحقيق الأهداف بحلول عام 2030. وفي عام 2020، سجلت أفريقيا تقدما معتدلا نحو تحقيق الأهداف 3 و 4 و 15، في حين سُجل تقدم بطيء في تحقيق الأهداف 1 و 5 و 6 و 7 و 9 و 14 و 17. وشهد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف 2 و 8 و 10 و 11 و 12 ركودا، ولوحظ تراجع في التقدم المحرز بالنسبة للهدفين 13 و 16. وفيما يتعلق بالهدف 13، ففي حين أن القارة غير مسؤوله إلا عن نسبة 2 إلى 3 في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون في العالم، فإنها معرضة بشكل خاص لآثار تغير المناخ والكوارث الطبيعية. ولا تزال البيانات المتعلقة بالأهداف 5 و 13 و 14 و 16 غير كافية. وبشكل عام، تسير المنطقة على الطريق الصحيح لتحقيق 5 غايات فقط من أصل 169 غاية لأهداف التنمية المستدامة، ولكنها تراجعت في 17 غاية ويتعين إحراز تقدم سريع فيما يتعلق بالغايات التي تندرج إلى حد كبير في إطار الأهداف 1 و 2 و 3 و 4 و 6 و 8 و 9 و 15 و 17. وبالإضافة إلى ذلك، هناك تفاوتات واضحة على الصعيد دون الإقليمي، حيث شهدت منطقة غرب أفريقيا تراجعا بشأن الأهداف 10 و 11 و 12 و 13 و 16، مقارنة بالمناطق دون الإقليمية الأخرى.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

7 - تشير البيانات المحدودة المتاحة إلى أن المنطقة تسير على المسار الصحيح لتحقيق 20 غاية فقط من بين الغايات البالغ عددها 169 غاية[1]، تتركز في معظمها في إطار الأهداف 3 و 4 و 15. وتتخلف المنطقة كثيرا عن تحقيق الغايات المتصلة بالأهداف 2 و 8 و 16. فقد ازداد الفقر في عام 2022، إذ يعيش 35,3 في المائة من السكان تحت عتبة الفقر الوطنية. ولم تتغير مؤشرات المساواة بين الجنسين كثيرا في المنطقة منذ عام 2021، حيث أظهر المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين لعام 2022 أن حصة المنطقة ضمن البلدان والأقاليم الأسوأ أداءً في هذا المؤشر، لا تزال أعلى من أي منطقة أخرى في العالم. ولا تتجاوز الشركات في المنطقة، التي تشغل فيها النساء مناصب إدارية عليا، نسبة 5 في المائة. وقُدِّر معدل مشاركة الإناث في القوة العاملة بنسبة 19,9 في المائة في عام 2022، وهو أقل بكثير من المتوسط العالمي البالغ 46,6 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قدرة المنطقة على عدم ترك أحد خلف الركب تتعرقل بسبب عدم توافر البيانات المتعلقة بمؤشرات الهدف 10، التي يزداد تفاقمها نتيجة ضعف تصنيف البيانات.

(1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المرصد العربي لأهداف التنمية المستدامة، متاح عبر الرابط التالي: https://arabsdgmonitor.unescwa.org.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

8 - في منتصف الطريق نحو العام المستهدف 2030، كان ينبغي أن تكون المنطقة قد أحرزت نسبة 50 في المائة من التقدم اللازم لتحقيق الأهداف، إلا أن التقدم المحرز عموما بلغ 14,4 في المائة فقط[2]. وأُحرز أقوى تقدم في المنطقة في مجالي الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7) والصناعة والابتكار والبنى التحتية (الهدف 9). ولن تتحقق الأهداف الأخرى ما لم يتسارع التقدم، ويتعين عكس مسار اتجاه الهدف 13 المتعلق بالعمل المناخي. ويتعين على المنطقة أيضا معالجة أوجه عدم المساواة الكبيرة بين البلدان وداخلها، حتى لا يُترك أحد خلف الركب. وفي حين أن التقدم العام بطيء، فهناك العديد من الأسباب التي تدعو إلى الاحتفال بالإنجازات على المستوى القطري فيما يتعلق بجميع الأهداف الـ 17. والجهود التي تبذلها البلدان التي أظهرت التزاما وأحرزت تقدما نحو تحقيق الأهداف تتيح خريطة طريق للتعجيل بالتقدم نحو تحقيق الأهداف في السنوات المقبلة.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

9 - من بين غايات أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها 126 غاية التي تتوافر بيانات بشأنها، تسير الجهود المتعلقة بنسبة 48 في المائة من الغايات في الاتجاه الصحيح، ولكن سيلزم بذل مزيد من الجهود لتسريع التقدم على مدى السنوات السبع المقبلة من أجل تحقيق الغايات المحددة لعام 2030. وفي الوقت نفسه، فإن الجهود المتعلقة بنسبة 27 في المائة من الغايات تسير في الاتجاه الخاطئ ومن المرجح أن يتم تحقيق 25 في المائة فقط من الغايات بحلول عام 2030. وعموما، يسود اتجاه سلبي في التقدم نحو تحقيق الأهداف مقارنة بالسنوات السابقة.

10 - والأهداف 1 و 10 و 11 و 13 و 16 هي الأكثر عرضة لخطر عدم تحقيقها بحلول عام 2030، في حين أظهرت الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف 3 و 7 و 9 و 12 و 15 و 17 مسارات أفضل. وفيما يتعلق بالفروق على المستوى دون الإقليمي، حدثت انتكاسات في الجهود الرامية إلى تحقيق 31 في المائة من الغايات في أمريكا الجنوبية و 40 في المائة من الغايات في كل من أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، في حين أظهرت الجهود المتعلقة بنسبة 30 في المائة و 29 في المائة و 23 في المائة من الغايات مسارات إيجابية في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي على التوالي.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

11 - يبين أحدث تقييم أجرته اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن المنطقة ستحقق 21 غاية فقط بحلول عام 2030، وهو ما يمثل انخفاضا من 26 غاية قُيِّمت على أنها تسير على الطريق الصحيح في عام 2022. وبالنسبة لـ 79 غاية من الغايات، يتعين تسريع وتيرة التقدم، ليجاوز العدد البالغ 64 غاية في العام الماضي، ويتعين بالنسبة لـ 15 غاية من الغايات عكس مسار الاتجاهات الحالية، وفقا لما حدث في عام 2022. والمنطقة ليست على المسار الصحيح للحد من الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2030. وكان التقدم المحرز في مجال الأمن الغذائي والتنوع متفاوتا. وتُظهر البيانات المتعلقة بالغايات المتصلة بالصحة والرفاه أن معظم المجالات يجب أن تسرّع وتيرة التقدم. ويجب على المنطقة التصدي للتفاوتات لتحقيق الغايات

(2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ. *التقرير المرحلي لعام 2023 عن أهداف التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ: مناصرة الاستدامة على الرغم من المحن* (منشورات الأمم المتحدة، 2023).

المتعلقة بالتعليم. ولا تزال الثغرات في البيانات تحد من تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. وتحرز معظم الجهود الرامية إلى تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه والطاقة تقدما ببطء شديد. ويجب أن تعمل المنطقة على التغلب على الانتكاسات فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي الشامل للجميع وتوفير العمل اللائق للجميع. وثمة حاجة إلى مزيد من الاستثمار لتحقيق الغايات المتعلقة بالبنى التحتية والتصنيع والابتكار. ويلزم اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، فضلا عن تحقيق الغايات المناخية والبيئية.

باء - السياسات التي أحرزت تقدما والنتائج التي تم تحقيقها من خلال التعاون الإقليمي

12 - يتضمن هذا الفرع، الذي يتمحور حول أربعة مجالات مواضيعية عريضة، موجزا لعمل اللجان الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير والنتائج التي تحققت.

1 - تمويل التعافي المستدام والقدرة على الصمود

13 - أدت الحرب في أوكرانيا إلى تأجيج أزمة تكاليف المعيشة في جميع أنحاء المناطق مع ممارسة ضغوط مالية كبيرة على البلدان النامية وزيادة توسيع الفجوة في تمويل أهداف التنمية المستدامة. ويؤدي أيضا ارتفاع أسعار الفائدة في جميع أنحاء العالم، إلى جانب تزايد مخاطر ضائقة الديون، إلى تعريض قدرات البلدان على الاستثمار في التنمية المستدامة للخطر. كما أن التصدي لتحدي تمويل أهداف التنمية المستدامة وإعادة البناء على نحو أفضل للتعافي من الجائحة، بشموليةٍ ومرونةٍ واستدامةٍ، سيستلزم نُهُجا مبتكرة للتمويل.

14 - وتسهم اللجان الإقليمية بنشاط في النهوض بخطة تمويل التنمية، بسبل منها تحليل السياسات والبيانات الحديثة، والأدوات الابتكارية، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين.

15 - وفي منطقة أفريقيا، نسقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أعمال الفريق العامل الرفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي، الذي يضم وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفارقة والاتحاد الأفريقي والمصارف الإقليمية الرئيسية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ودعا الفريق مجموعة العشرين إلى التعجيل بإصلاح الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدَّين، وتجميد سداد خدمة الدين لمقدمي الطلبات، والالتزام بتخصيص مخصصات أعلى لحقوق السحب الخاصة للبلدان الأفريقية، وإصلاح آلية إعادة توجيه حقوق السحب الخاصة.

16 - ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تشغيل مرفق السيولة والاستدامة، حيث تم إبرام أول صفقة بقيمة 100 مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، وهي تغطي سندات اليورو السيادية الصادرة عن أنغولا وكينيا ومصر.

17 - وفي مجال الضرائب، وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، جرى تعزيز القدرة الوطنية على تحسين تنظيم الضرائب وإدارتها في إثيوبيا وأنغولا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان وكينيا.

18 - ولا تزال التدفقات المالية غير المشروعة تشكل عقبة رئيسية أمام تعبئة الموارد المحلية. وفي هذا الصدد، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في تعزيز الهيكل المؤسسي لمعالجة التدفقات المالية غير

المشروعة في 12 بلدا تجريبيا[3]. ودعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا بوركينا فاسو وزامبيا في تنفيذ أطر تمويل وطنية متكاملة وتحسين الشفافية في إدارة المالية العامة.

19 - وفي مجال تمويل المناخ، عقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع حكومة مصر، اجتماع وزراء المالية والاقتصاد والتنمية والبيئة الأفارقة في أيلول/سبتمبر 2022 لضمان الاتساق بين المواقف الأفريقية في مجال تمويل المناخ قبل انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وعلاوة على ذلك، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السجل الإقليمي للكربون وبروتوكولا منسقا بشأن إصدار أرصدة انبعاثات الكربون لبلدان حوض نهر الكونغو[4]. وبالشراكة مع المناصرين الرفيعي المستوى للعمل المناخي، والطاقة المستدامة للجميع، والتحالف العالمي للطاقة من أجل الناس والكوكب، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إطلاق مبادرة أسواق الكربون الأفريقية في الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف لتحسين ربط أصحاب المشاريع بالمستثمرين المحتملين[5]. وعقدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أيضا المنتدى السادس للأعمال التجارية في أفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التصدير والاستيراد الأفريقي، لزيادة الوعي وتعزيز الحوار بين المستثمرين والمطورين وواضعي السياسات بشأن قيمة وجود سوق عالية النزاهة للكربون في أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، وبالتعاون مع المعهد الدولي للبيئة والتنمية، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا السنغال وكابو فيردي في وضع عروض محتملة لمقايضة الديون بالاستثمار في المناخ[6].

20 - وفي المنطقة العربية، تهدف آلية مقايضة الديون بالعمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة، التي أطلقتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في عام 2020، إلى تخفيف أعباء خدمة الدين الخارجي وتهيئة حيز مالي يتيح لبلدان المنطقة هامشا للاستثمار في العمل المناخي مع تسريع تنفيذ اتفاق باريس وخطة عام 2030. وتتجاوز المبادرة النهج التقليدية لتحويل الدين إلى التزام بصون البيئة، ولديها القدرة على إحداث أثر تحويلي. ومنذ إطلاق المبادرة، ساعدت الإسكوا الأردن، بتشاور وثيق مع فرقة العمل الوطنية المشتركة بين الوزارات لمقايضة الديون التي اجتمعت في عامي 2021 و 2022 ومع أصحاب المصلحة الآخرين، في وضع مقترح وطني لبرنامج مقايضة الديون، وهو جاهز لينظر فيه الدائنون. وأعربت تونس ومصر أيضا عن اهتمامهما بالانضمام إلى المبادرة.

21 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مساعدة فنية إلى الحكومات من أجل وضع إطار للسندات الخضراء، وإصدار سندات خضراء، وغير ذلك من أدوات تمويل المناخ. ويشمل ذلك تقديم دعم مستمر لتطوير إطار السندات الخضراء في بوتان، ولاستراتيجية التمويل المستدام والأخضر وللمبادئ التوجيهية بشأن إصدار سندات مواضيعية لمصرف

(3) أنغولا، وبنن، وبوركينا فاسو، وجنوب أفريقيا، وزامبيا، والسنغال، وغابون، وغانا، ومصر، وموزامبيق، وناميبيا، ونيجيريا.

(4) انظر: https://www.uneca.org/stories/eca-and-un-climate-champions-host-expert-group-meeting-on-developing-a-high-integrity-carbon.

(5) انظر: https://climatechampions.unfccc.int/africa-carbon-markets-initiative/.

(6) انظر: https://www.reuters.com/business/environment/portugal-agrees-swap-cape-verdes-debt-environmental-investment-2023-01-23/.

كمبوديا الوطني. وتستكشف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا آليات تمويل مبتكرة لتحقيق الأهداف، مثل مقايضة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ في سري لانكا.

22 - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدعم إلى الدول الأعضاء في استخدام تحليلات البيانات والتكنولوجيات الرقمية في إدارة الضرائب لمكافحة تجنب الضرائب والتهرب الضريبي وتحسين الامتثال الضريبي. وشمل ذلك حوارا إقليميا بشأن رقمنة الإدارات الضريبية لواضعي السياسات والخبراء من المنطقة، وتقديم الدعم التقني ودعم القدرات لمسؤولي الضرائب في بوتان، وإعداد دليل السياسات بشأن استخدام الأدوات الرقمية لتعزيز فعالية الإدارة الضريبية. وتم أيضا تقديم مساعدة تقنية لمساعدة البلدان على استكشاف خيارات السياسة العامة لفرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي المزدهر. وضم ذلك حوارا إقليميا لواضعي السياسات بشأن فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي وعملية بناء القدرات للمجلس الوطني للإيرادات في بنغلاديش.

23 - وقدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا الدعم لوكالات تشجيع الاستثمار في المنطقة لتيسير زيادة وتحسين نوعية الاستثمارات في التكنولوجيا الخضراء والاقتصاد الرقمي في بوتان وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تعزيز المساواة بين الجنسين ومباشرة المرأة للأعمال الحرة في بنغلاديش وفيجي. وساعدت اللجنة أيضا في تعزيز الابتكارات في مجال التمويل الرقمي، بسبل منها إنشاء تطبيق للتكنولوجيا المالية (fintech) في بنغلاديش لأصحاب المشاريع الزراعية الريفية، والترويج للأصول الرقمية في نيبال وتيسير إمكانية الحصول على التمويل من خلال الحلول القائمة على التكنولوجيا للمشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم.

24 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، واصلت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي صقل مقترحها المتعلق بالصندوق الكاريبي لتعزيز القدرة على الصمود لمواجهة ارتفاع مستويات الديون، التي تفاقمت بسبب الضعف الشديد لبلدان منطقة البحر الكاريبي إزاء تغير المناخ وآثاره. وفي تموز/يوليه 2022، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعا رفيع المستوى في أنتيغوا وبربودا جمَّع أصحاب المصلحة الرئيسيين للاتفاق على هيكل الصندوق. وسيكون الصندوق بمثابة أداة تمويل لغرض خاص تهدف إلى حشد تمويل إنمائي طويل الأجل ومنخفض التكلفة، وسيكون مقر الصندوق في صندوق التنمية للجماعة الكاريبية ويشترك في إدارته اتحاد مؤلف من الوكالات الإقليمية، منها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ. وفي اجتماع لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في سورينام في تشرين الأول/أكتوبر 2022، اعتُمد قرار بالموافقة على خريطة طريق نحو إنشاء الصندوق.

25 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أطلقت اللجنة منهجية تقييم الشراكات بين القطاعين العام والخاص لأغراض أهداف التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر 2022 لتقييم مشاريع البنى التحتية في مواجهة أهداف التنمية المستدامة، وذلك ليس لضمان القيمة مقابل المال فحسب، بل أيضا للناس والكوكب. واستنادا إلى عملها الإحصائي المتعلق بقياس رأس المال البشري والتعليم والتدريب وأعمال الخدمة المنزلية غير المدفوعة الأجر والاقتصاد غير الرسمي، أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا أيضا مذكرات توجيهية للبلدان بشأن آخر مستجدات نظام الحسابات القومية لعام 2008. وبالإضافة إلى ذلك، تحتفظ اللجنة الاقتصادية لأوروبا بقائمة على الإنترنت للحسابات القومية الفرعية في إطار نظام الحسابات القومية، الذي يتضمن حاليا بيانات من 80 بلدا حول العالم ويكمل الحسابات القومية التقليدية.

2 - معالجة أزمة الطاقة في المناطق: ضمان أمن الطاقة وإمكانية الوصول العادل إليها واستدامتها

26 - في منطقة أفريقيا، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدول الأعضاء في وضع أطر سياساتية لاستثمار القطاع الخاص في الطاقة والبنية التحتية الأساسية. وفي أيار/مايو 2022، أيد 14 وزيرا أفريقيا للطاقة والبيئة والتنمية وممثلون رفيعو المستوى من 10 بلدان سبعة إجراءات تحويلية، تعرف باسم بيان كيغالي، نحو تحقيق الهدف 7 في أفريقيا. وفي تموز/يوليه 2022، دعمت اللجنة أيضا صياغة واعتماد الموقف الأفريقي الموحد للاتحاد الأفريقي بشأن الحصول على الطاقة والانتقال العادل في مجال الطاقة وذلك بواسطة المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي.

27 - وفي عام 2022، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وفريق الأمم المتحدة القطري في ناميبيا، تنمية قدرات 15 من صانعي السياسات بشأن النظم المتكاملة للمناخ والأراضي والطاقة والمياه التي تضع نماذج للتنفيذ المتكامل لأهداف التنمية المستدامة والمساهمات المحددة وطنيا في ناميبيا[7].

28 - وفي المنطقة العربية، واعترافا بالإمكانات التحويلية للصناعات الاستخراجية باعتبارها محركا للتنمية المستدامة، أنشأت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، في عام 2021، فريق الخبراء الإقليمي المعني بالصناعات الاستخراجية لتعزيز التعاون على المستوى الإقليمي في تنفيذ التدابير[8] التي قدمها الأمين العام لتحويل القطاع. وأدى عمل اللجنة في النهوض بالأهداف المتعلقة بتحقيق صافي انبعاثات صفري، على سبيل المثال، إلى وضع إطار استراتيجي وخريطة طريق لتمكين قطاع الطاقة في الكويت من تحقيق انتقال عادل وشامل للجميع ومنصف وآمن.

29 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وبغية التعجيل بالتحول في مجال الطاقة، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ البلدان في وضع خرائط طريق وطنية لتحقيق الهدف 7 من أهداف التنمية المستدامة في باكستان وبوتان وكيريباس باستخدام أداة الخبراء الوطنيين لتخطيط الطاقة المتمحور حول أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مقاطعات سورات ثاني وأودون ثاني وشيانغ راي في تايلند ومدينتي بورونغان وأورموك في الفلبين في وضع خرائط طريق للانتقال إلى الطاقة المستدامة على المستوى دون الوطني.

30 - وبغية تعزيز أمن الطاقة في المنطقة، تعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الدول الأعضاء على تنفيذ خريطة الطريق الإقليمية للربط بين شبكات الطاقة الكهربائية، التي تركز على إدماج الطاقة المتجددة في الشبكة. ويشمل العمل الجاري تقديم الدعم لمواءمة الأنظمة وبناء القدرات، وإعداد خريطة طريق لممر الطاقة الخضراء في شمال شرق آسيا، ووضع مجموعة من المبادئ للربط المستدام في شكل إطار لممر الطاقة الخضراء.

(7) الأمم المتحدة (ناميبيا)، "الاستراتيجيات في مجال المناخ والأراضي والطاقة والمياه لتعزيز إمكانات قطاع الزراعة للتحول الاقتصادي"، 7 شباط/فبراير 2022.

(8) الأمم المتحدة، "تحويل الصناعات الاستخراجية من أجل تحقيق التنمية المستدامة"، موجز سياساتي، أيار/مايو 2021.

31 - وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا على زيادة كفاءة استخدام الطاقة في قطاع النقل من خلال بناء قدرات واضعي السياسات، بما في ذلك تحسين كفاءة المركبات والاستعانة بالتكنولوجيا المتقدمة والفعالة في استخدام الطاقة وبأنواع الوقود البديلة المستدامة في النقل.

32 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أحرز تقدم كبير في تعميم الحصول على الطاقة. ومع ذلك، لا يزال أكثر من 16 مليون شخص، معظمهم في المناطق الريفية، يعانون من نقص في الحصول على الكهرباء. ولا يزال مزيج الطاقة الإقليمي يعتمد على الوقود الأحفوري وعرضة للصدمات الجيوسياسية. وتدعو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى إنتاج الطاقة النظيفة والمتجددة كعامل حفاز للنمو، ولتوليد روابط مع القطاعات الاستراتيجية الأخرى، بما في ذلك وسائل النقل الكهربائية[9]. والمنطقة في وضع جيد يؤهلها لإنشاء صناعات الهيدروجين الأخضر وتطوير سلاسل القيمة للمعادن الهامة في تكنولوجيات الطاقة المتجددة وتخزينها. وفي هذا الصدد، ما فتئت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تضطلع بدراسات مواضيعية وأنشطة تعاون تقني مع بلدان "مثلث الليثيوم"، الذي يضم الأرجنتين ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وشيلي، بشأن مواضيع منها الأنظمة المالية وحوكمة الإنتاج المستدام.

33 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، نظرت لجنة الطاقة المستدامة، في دورتها الحادية والثلاثين، المعقودة في عام 2022، في استراتيجيات لتحقيق قدر أكبر من أمن الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفها مع الالتزام بمبدأ الصافي الصفري، وأكدت أن الكفاءة في استخدام الطاقة يجب أن تكون عنصرا أساسيا في أي حل يهدف إلى التغلب على أزمة الطاقة الحالية في المنطقة.

34 - وقامت اللجنة الاقتصادية لأوروبا بتحليل الفجوة بين أهداف الأداء المحددة في المبادئ التوجيهية الإطارية لمعايير كفاءة استخدام الطاقة في المباني والمعايير الحالية للكفاءة في استخدام الطاقة في جنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية والقوقاز ووسط آسيا، مع توفير خيارات لسد هذه الفجوة بطرق تعكس الظروف الوطنية. وإلى جانب زيادة الكفاءة في استخدام الطاقة، تُغرس أيضا الرقمنة في عمل لجنة الطاقة المستدامة.

3 - تعزيز حماية البيئة وتحويل المنظومات الغذائية

35 - في منطقة أفريقيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مكتب المستشار الخاص لشؤون أفريقيا، سلسلة حوارات أفريقيا في أيار/مايو 2022 عن الموضوع الذي تناوله الاتحاد الأفريقي في ذلك العام وهو "تعزيز القدرة على الصمود في مجال التغذية والأمن الغذائي في القارة الأفريقية: تعزيز منظومات الأغذية الزراعية ونُظم الصحة والحماية الاجتماعية من أجل التعجيل بتنمية رأس المال البشري والاجتماعي والاقتصادي".

36 - وفي أيار/مايو 2022، قامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالاشتراك مع مصرف التصدير والاستيراد الأفريقي وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي وأمانة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، بإطلاق منصة رقمية بين الشركات وبين قطاع الأعمال والحكومات تعرف باسم منصة التبادل التجاري الأفريقية. وتتيح المنصة تجارة السلع والمدخلات الزراعية الرئيسية التي تستوردها القارة من الاتحاد الروسي وأوكرانيا.

(9) *نحو تحويل النموذج الإنمائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: الإنتاج والشمولية والاستدامة* (منشورات الأمم المتحدة، 2022).

37 - وساعدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منظمة مكافحة الجراد الصحراوي في شرق أفريقيا في بناء أدوات نمذجة ساتلية لرصد توزيع الجراد الصحراوي وكثافته، وفي إدماج مبيدات الآفات الخضراء في الخطط الوطنية للحد من أثر الجراد على الأمن الغذائي في إثيوبيا، وإريتريا، وجيبوتي، والسودان، وكينيا.

38 - وفي المنطقة العربية، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بدعم اللجنة الفنية المشتركة الرفيعة المستوى المعنية بالمياه والزراعة في النهوض بالسياسات الإقليمية المتعلقة بالمياه والأمن الغذائي. وفي عام 2022، جرى، على أساس طوعي، تجريب المبادئ التوجيهية، التي أُقرت في الاجتماع الوزاري المشترك والمتعلقة بتحسين عملية تخصيص الموارد المائية للزراعة في المنطقة العربية في الأردن، وتونس، وقطر، ومصر، وفي دولة فلسطين. وتوفر المبادئ التوجيهية إطارا لتحسين ممارسات تخصيص المياه في القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة الكفاءة في استخدام المياه والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية.

39 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أكدت الدول الأعضاء من جديد التزاماتها بالتعاون من أجل النهوض بالعمل المناخي، والتنمية الحضرية المستدامة، وحماية النظم الإيكولوجية والمحيطات، وتنفيذ مبادئ الحقوق البيئية في الدورة السابعة للجنة البيئة والتنمية. واتفقت البلدان أيضا على برنامج العمل الإقليمي بشأن تلوث الهواء كإطار شامل للتعاون من أجل تحسين إدارة نوعية الهواء.

40 - ودخلت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في شراكة مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لوضع إطار لتقييم المخاطر المتعددة الأبعاد في المنظومة الغذائية في المنطقة ومساعدة الدول الأعضاء على تبادل الممارسات الجيدة والمعارف في مجال مكافحة تدهور التربة، والزراعة الذكية مناخيا، ودعم الأعمال الفلاحية التي يقوم بها صغار المزارعين، وتطبيق التكنولوجيات "الذكية". واستنادا إلى موجزات المخاطر القطرية التي وُضعت باستخدام بوابة المخاطر والقدرة على الصمود، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وأمانة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، الدول الأعضاء في إنشاء شبكة من الممارسين بشأن إدارة مخاطر الجفاف ووضع خطط عمل وطنية لتعزيز التكيف مع الجفاف في إندونيسيا وتايلند وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

41 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وضعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي موجزا مشتركا للسياسات مع منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي يتضمن مقترحات لتعزيز الأمن الغذائي الإقليمي ومعالجة اعتماد المنطقة على الواردات وضعفها أمام الاختلالات في سلاسل الإمداد. ويسعى الموجز إلى تعزيز خطة عام 2025 المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والقضاء على الجوع التي اعتمدتها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ودعم المتابعة الإقليمية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية.

42 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولزيادة تعزيز التعاون في إطار اتفاقية حماية واستخدام المجاري المائية العابرة للحدود والبحيرات الدولية، أطلقت اللجنة الاقتصادية لأوروبا المنشور المعنون *"الاستراتيجيات المحدّثة لرصد وتقييم الأنهار والبحيرات والمياه الجوفية العابرة للحدود"* في كانون الثاني/يناير 2023. ويقدم المنشور إرشادات استراتيجية لواضعي السياسات وصناع القرار ولمديري خدمات إمداد المياه المشاركين في إقامة وتنفيذ التعاون بين البلدان المشاطئة.

4 - التعاون الرقمي دعما لأهداف التنمية المستدامة

43 - في منطقة أفريقيا، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المبادرات الرامية إلى تطوير المنافع العامة الرقمية لإحداث تحول يقوده الاقتصاد الرقمي في أفريقيا، مثل إطار الاتحاد الأفريقي لسياسات البيانات[10]، الذي أقره الاتحاد الأفريقي في شباط/فبراير 2022. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، قامت إثيوبيا ونيجيريا بمواءمة استراتيجياتهما الوطنية للتحول الرقمي مع مبادئ الهوية الرقمية التي أوصت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وفي بوتسوانا، تقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بوضع إطار حوكمة لتوجيه إنشاء مركز الامتياز SmartBots Lab للتحول الرقمي الذكي. وأطلقت أيضا اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المبدأ التوجيهي لقانون نموذجي للأمن السيبراني للدول الأفريقية الأعضاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2022[11]. وفيما يتعلق بتعدادات السكان، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا توغو وزامبيا وزمبابوي وسيشيل وليبريا وموريشيوس ونيجيريا في نشر تطبيقات تكنولوجيا المعلومات لإجراء التعدادات.

44 - وفي المنطقة العربية، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالتعاون مع جامعة الدول العربية وبمشاركة جميع البلدان العربية والعديد من كيانات منظومة الأمم المتحدة، الأجندة الرقمية العربية للفترة 2023-2033. وتمثل الأجندة، التي اعتُمدت كاستراتيجية عربية رسمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية الرقمية خلال العقد المقبل، إطار عمل طويل الأجل يضم 35 هدفا استراتيجيا تغطي مختلف جوانب التنمية الرقمية.

45 - ونظمت الإسكوا القمة العربية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، التي عقدت في بيروت في عام 2022، بالتعاون مع المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية. واستهدفت القمة إتاحة الفرص للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للتوسع والنمو من خلال الشراكات، والبرامج المحددة الأهداف لبناء القدرات للجهات الفاعلة الحكومية، وتحسين الأطر السياساتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي ختام القمة، أعلنت الإسكوا أن شركاءها خصصوا 130 مليون دولار لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة على شكل تمويل، ومن خلال رقمنة 100 مشروع، وتدريب 000 40 شاب وشابة على المهارات الرقمية، وتقديم المساعدة التقنية إلى أكثر من 400 مشروع صغير ومتوسط، وإطلاق مركزين لريادة الأعمال في المغرب والمملكة العربية السعودية. والتزم الشركاء أيضا بدعم توسيع نطاق أكثر من 50 مشروعا صغير الحجم ومتوسط الحجم للوصول إلى الأسواق الخارجية.

46 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ الدول الأعضاء في سد الفجوة الرقمية والتعجيل بالتحول الرقمي من خلال مبادرة طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ وخطة العمل المعتمدة حديثا للفترة 2022-2026 التي تضم 25 إجراءً للتعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين. وكررت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ التزامها الرفيع المستوى بشأن التعاون الرقمي في المنطقة في المؤتمر الوزاري الرقمي الأول لآسيا والمحيط الهادئ المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وفي المؤتمر الوزاري الرابع المعني

(10) متاح على الرابط التالي: https://au.int/sites/default/files/documents/42078-doc-AU-DATA-POLICY-FRAMEWORK-ENG1.pdf.

(11) انظر https://www.uneca.org/stories/eca-launches-the-guideline-for-a-model-law-on-cybersecurity-during-the-17th-igf.

بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، اعتمدت الدول الأعضاء إعلان جاكرتا الوزاري بشأن التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في آسيا والمحيط الهادئ، الذي يوفر أساسا للتعاون الإقليمي على إدماج التكنولوجيات والابتكارات الرقمية في التطبيقات الفضائية التقليدية والنهوض بتطبيقات المعلومات الجغرافية المكانية. وتعمل اللجنة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مع بنغلاديش وكازاخستان وملديف لتهيئة بيئة تجريبية تنظيمية يمكن استخدامها لاختبار التكنولوجيات الرائدة لأغراض التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، تدعم اللجنة القدرات الوطنية في اعتماد تطبيقات رقمية لإدارة البيئة، مثل نظام الإنذار المبكر في حوض نهر الميكونغ السفلي لتحسين الممارسات الزراعية القادرة على التكيف مع تغير المناخ ونظام إدارة تلوث الهواء. ويجري أيضا تنفيذ الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ عقب الدورة الأولى لمجلس التجارة اللاورقية، الذي تدعمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

47 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المؤتمر الوزاري الثامن بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي عقد في أوروغواي في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، ووافقت خلاله الدول الأعضاء على برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022-2024. ويتضمن برنامج العمل 31 هدفا تتمحور حول أربع ركائز تضم منظورا جنسانيا شاملا. ويحدد أولويات التنمية الرقمية لتعزيز الشمول والتحول الرقميين ويؤكد على الشراكات والإجراءات التي تعزز التكامل التجاري والسوق الرقمية الإقليمية والتعاون الدولي.

48 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ناقشت الدورة السبعون للجنة الاقتصادية لأوروبا، التي عقدت في نيسان/أبريل 2023 بشأن موضوع التحولات الرقمية والخضراء لأغراض التنمية المستدامة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، دور التعاون الدولي في تعزيز الأثر الإيجابي لهذه التحولات وبشأن تكييف اللوائح وغيرها من الأعمال المعيارية مع السياق الجديد الذي يحدده التحول الرقمي.

جيم - مسائل السياسة العامة الرئيسية الأخرى التي تغطيها اللجان الإقليمية

المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة والطريق إلى مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة

49 - كانت المنتديات الإقليمية الخمسة المعنية بالتنمية المستدامة التي عقدت في عام 2023[12]، بوصفها المنابر الرئيسية لأصحاب المصلحة المتعددين لمتابعة واستعراض خطة عام 2030 في المناطق، فرصةً لتقييم التقدم المحرز في العمل نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق، ومناقشة التحديات وخيارات السياسات للنهوض بالتحولات الرئيسية على المستويين الإقليمي والقطري، وتغيير مسار الجهود المتوقفة لتنفيذ خطة عام 2030.

(12) منتدى أفريقيا الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة، في 28 شباط/فبراير - 2 آذار/مارس 2023؛ ومنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، في 25-28 نيسان/أبريل 2023؛ والمنتدى الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، في 29 و 30 آذار/مارس 2023؛ ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ المعني التنمية المستدامة، في 27-30 آذار/مارس 2023؛ والمنتدى العربي للتنمية المستدامة، في 14-16 آذار/مارس 2023.

50 - وخلال المنتديات الإقليمية الخمسة، جددت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة التزامهم بخطة عام 2030 كمخطط للتعافي الشامل والمستدام والمرن في المناطق. وساهمت المنتديات في إعادة الوهج للعمل وتنشيط روح الشراكة تجاه المنتدى السياسي الرفيع المستوى ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة. وتناولت المنتديات كيفية تعزيز التعاون والشراكات الإقليمية ومواصلة رعاية الأطر الإقليمية التي تحفز التحولات العادلة في مجالات الغذاء والطاقة والتنمية الاجتماعية والتمويل. وأكدت الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية وأصحاب المصلحة مجددا على أهمية إتاحة تدفقات التمويل، من خلال تدابير تحفيزية وطنية محددة الأهداف وتعبئة التمويل المبتكر من القطاعين العام والخاص من أجل التنمية الخضراء والشاملة للجميع، والنهوض بالحلول الإقليمية للقدرة على تحمل أعباء الدين، وإيجاد هيكل مالي عالمي أكثر إنصافا. وتم أيضا تحديد بناء القدرات، ولا سيما للشباب والنساء، والاستفادة من العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنظيم المشاريع الخضراء والتصنيع بوصفها عوامل تسريع في المناطق الخمس. وعُقدت الاجتماعات السنوية لمنصات التعاون الإقليمي، برئاسة نائبة الأمين العام، قبل انعقاد المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة لضمان استجابة العمل على الصعيد الإقليمي للمطالب والاحتياجات الإقليمية ودعم الإجراءات التحويلية على الصعيد القطري.

الاجتماعات الوزارية والرفيعة المستوى التي عقدتها اللجان الإقليمية، للفترة 2022-2023

اللجنة الإقليمية	*التاريخ*	*البيان*
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	16 و 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	الدورة الخامسة عشرة للجنة الإحصائية التابعة للإسكوا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	20 و 21 كانون الأول/ديسمبر 2022	الدورة الاستثنائية السابعة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)	7 و 8 آذار/مارس 2023	الدورة الثالثة للجنة السياسات التجارية في الدول الأعضاء في الإسكوا
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	23-27 أيار/مايو 2022	الدورة الثامنة والسبعون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	19-21 تشرين الأول/أكتوبر 2022	الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن الاستعراض النهائي لعقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2013-2022
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	26 تشرين الأول/أكتوبر 2022	المؤتمر الوزاري الرابع المعني بالتطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	9 و 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	المؤتمر الوزاري الرقمي لآسيا والمحيط الهادئ حول موضوع "تشكيل مستقبلنا المشترك" ومنتدى التحول الرقمي لآسيا والمحيط الهادئ
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	7-9 أيلول/سبتمبر 2022	النسخة الثانية من منتدى مصر للتعاون الدولي واجتماع وزراء المالية والاقتصاد والبيئة الأفارقة

اللجنة الإقليمية	*التاريخ*	*البيان*
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	15-21 آذار/مارس 2023	الدورة الخامسة والخمسون للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن موضوع "تعزيز الانتعاش والتحول في أفريقيا للحد من أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف"
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	24-26 تشرين الأول/أكتوبر 2022	الدورة التاسعة والثلاثون للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	7-11 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر الإقليمي المعني بالمرأة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2022	المؤتمر الوزاري الثامن بشأن مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	13-15 كانون الأول/ديسمبر 2022	المؤتمر الإقليمي الحكومي الدولي الخامس المعني بالشيخوخة وحقوق كبار السن في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	16-17 حزيران/يونيه 2022	المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالشيخوخة
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	5-7 تشرين الأول/أكتوبر 2022	المؤتمر الوزاري التاسع المعني بالحفاظ على "البيئة في أوروبا"
اللجنة الاقتصادية لأوروبا	21-24 شباط/فبراير 2023	الدورة الخامسة والثمانون للجنة النقل الداخلي

ثانيا - التطورات والنتائج في مجالات مختارة للتعاون الإقليمي والأقاليمي، في سياقات منها إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

51 - يسلط هذا الفرع الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك البنود المدرجة على القائمة المرجعية لمجالس الإدارة، التي أعدتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفقا لقرار الجمعية العامة 4/76، لتيسير دورها الرقابي، فضلا عن رصد المواءمة مع نموذج الإبلاغ المزدوج والتزام الكيانات به وفقا لقرار الجمعية العامة 279/72، الذي تقدم بموجبه كيانات الأمم المتحدة تقارير عن الولايات المنوطة بكل منها، وتقارير إلى المنسق المقيم عن مساهمات كل منها في النتائج الجماعية.

52 - ومنذ عام 2018، دعمت اللجان الإقليمية، المدفوعة في المقام الأول بولايات عابرة للحدود، مشاركتها مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ولكفالة التشاور المنتظم مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، نفذت اللجان الإقليمية إطار الإدارة والمساءلة عن طريق استعراض نهجها في التعامل مع المنسقين المقيمين، بما في ذلك مساهماتهم في تقييم الأداء، وتنقيح هذا النهج عند الاقتضاء.

53 - وتقدم اللجان الإقليمية مدخلات وتحليلات قائمة على البيانات وخدمات الدعوة والتوجيه للبرمجة على الصعيد القطري من خلال مشاركتها، عند الطلب، في التحليلات القطرية المشتركة وصياغة واستعراض أطر التعاون، التي تنطوي على الاستفادة من الخبرات الشاملة لعدة قطاعات وضمان إجراء تحليل أكثر

تعمقا للقضايا الإقليمية والعابرة للحدود. وتوفر اللجان الإقليمية أيضا، بوصفها أعضاء في أفرقة دعم الأقران، ضمانا للجودة لجميع التحليلات القطرية المشتركة، وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وخطط العمل المشتركة في منطقة كل منها.

54 - وترد النتائج على نطاق المنظومة التي تسهم فيها اللجان الإقليمية على الصعيد القطري في النتائج القطرية السنوية لفريق الأمم المتحدة القطري، وتقدم على أساس سنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2023/62). ويَصدُر تقرير النتائج على نطاق المنظومة الإقليمية للائتلافات المواضيعية التابعة لمنصات التعاون الإقليمي تحضيرا للمنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة.

55 - وفي إطار الهيكل الإقليمي الجديد، الذي ترأسه نائبة الأمين العام، تعمل اللجان الإقليمية بنشاط على النهوض بالجهود الرامية إلى تعزيز التعاون وتشجيع العمل المشترك من أجل خطة عام 2030 (انظر E/2023/62)، على النحو المبين أدناه.

ألف - تعزيز اتساق السياسات العامة والعمل المشترك على الصعيد الإقليمي

1 - دفع التنفيذ التعاوني إلى الأمام من خلال التحالفات المواضيعية ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية

56 - التحالفات المواضيعية هي أدوات أنشئت تحت رعاية منصات التعاون الإقليمي المشترك بين الوكالات. وتعالج التحالفات الأبعاد الإقليمية ودون الإقليمية للتحديات الإنمائية الملحة عن طريق نشر أصول إقليمية لدعم العمل المتكامل على الصعيد القطري. وفي جميع المناطق، تشارك اللجان الإقليمية في قيادة أعمال التحالفات وتساهم فيها في المجالات التي تتمتع فيها التحالفات بميزة نسبية، وتقدم دعما متكاملا في مجال السياسات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية لمعالجة القضايا الإنمائية العابرة للحدود. ومن الأمثلة على ذلك تعبئة أصحاب المصلحة للتحضير للأحداث العالمية الرفيعة المستوى ومتابعتها، مثل قمة تحويل التعليم والدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

57 - وتساعد جميع اللجان الإقليمية في تيسير توجيه طلبات الدعم المقدمة من المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية إلى التحالفات ذات الصلة والأفرقة المشتركة بين الوكالات. وتقدم أيضا، من خلال التحالفات، الخبرة الفنية اللازمة، عند الطلب، إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية لسد الثغرات في القدرات التي تنشأ قبل أو أثناء تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

58 - والالتزام بالتنفيذ الناجح لخطط عمل منصات التعاون الإقليمي، مع إحراز تقدم ملموس في بدء تنفيذ الإصلاح الإقليمي، يرتكز أيضا على اتفاقات الأداء التي تعهد بتنفيذها جميع الأمناء التنفيذيين والأمين العام.

59 - وفي منطقة أفريقيا، تواصل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام بدور رئيسي في إطار منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، بوصفها عضوا في الأمانة المشتركة والتحالفات وفرق العمل المواضيعية، من خلال تقديم دعم على الصعيد القطري للنهوض بالأولويات الإقليمية المتعلقة بالبيانات والإحصاءات والعمل المناخي والتحوّل الاقتصادي الكلي والتحولات في مجال الطاقة والمجال الرقمي. وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، قدمت منصة التعاون الإقليمي لأفريقيا، من خلال تحالفاتها المواضيعية، الدعم إلى الدول الأعضاء في اعتماد الموقف الأفريقي الموحد بشأن الحصول على الطاقة والانتقال العادل في مجال الطاقة، ومتابعة قمة

تحويل التعليم. وفي ضوء الحقائق المؤسسية والسياسية الفريدة لأفريقيا والحاجة إلى ترجمة استراتيجيات الأمم المتحدة العالمية على الصعيدين الإقليمي والوطني إلى أفعال، أقرت منصة التعاون الإقليمي بأن التحول في أفريقيا يستلزم مواءمةً وثيقةً، بتركيز من الاتحاد الأفريقي على ضمان اتخاذ إجراءات مترابطة بشكل جيد، والانتقال إلى مزيج من الوظائف الأفقية والرأسية لتعزيز الأثر والمساءلة على الصعيدين القطري والإقليمي.

60 - واستجابت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لطلبات أفرقة الأمم المتحدة القطرية بتقديم دعم استراتيجي واستشاري للجماعات الاقتصادية الإقليمية والبلدان الأفريقية[13]. ومن الأمثلة على ذلك تقديم الدعم إلى خمسة بلدان في تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتدريب المفاوضين في مجال المناخ في الفترة المفضية إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وتقديم المساعدة التقنية في إجراء التعدادات الرقمية لثمانية بلدان[14].

61 - وفي المنطقة العربية، تواصل منصة التعاون الإقليمي للدول العربية تقديم دعم ذي قيمة مضافة لخطة عام 2030. ففي عام 2022، أصدرت المنصة، من خلال تحالفاتها الثماني القائمة على مسائل معينة، 12 موجزا للسياسات، وأجرت 12 حوارا إقليميا لأصحاب المصلحة المتعددين، ونظمت ثلاث حلقات عمل لبناء القدرات، وأصدرت تقريرين تحليليين رئيسيين. وغطت تلك المنجزات المستهدفة مجموعة واسعة النطاق من المواضيع، منها المناخ والهجرة والطاقة والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية والشباب والرقمنة، واستجابت إلى 29 طلبا من الطلبات الواردة من المنسقين المقيمين على مدار السنة. وعلاوة على ذلك، تحققت منجزات كبيرة في أداء منصة منارة، وهي مركز المعارف والبيانات الذي تتاح من خلاله جميع منتجات الأمم المتحدة وبياناتها المعرفية للدول الأعضاء على منصة تفاعلية. وبالإضافة إلى العمل كعضو في الأمانة المشتركة لمنصة التعاون الإقليمي، تشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أيضا في عقد اجتماعات للتحالفات المواضيعية المعنية بالهجرة والإدارة الاقتصادية.

62 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، تشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في رئاسة التحالف المواضيعي المعني باستنهاض الطموحات بشأن العمل المناخي، والفريق العامل المعني ببيانات وإحصاءات أهداف التنمية المستدامة. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ عضو أيضا في التحالف المواضيعي المعني بالنمو الاقتصادي الشامل والتعافي من كوفيد-19 وفي الأفرقة الأخرى المشتركة بين الوكالات تحت رعاية منصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ. وهذه التحالفات والأفرقة العاملة المواضيعية تشكل القوائم الإقليمية للخبرات اللازمة للدعم على الصعيد القطري. وأيدت اللجنة عمليات بناء القدرات لأفرقة الأمم المتحدة القطرية، مثل إدماج الحد من مخاطر الكوارث ومخاطر المناخ في التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، فضلا عن إجراء حوار بشأن الطموحات المناخية في الفترة المفضية إلى الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتقييمات التقنية المتعمقة لمؤشرات معينة لأهداف التنمية المستدامة. واستجابة لاستعراض المكاتب المتعددة الأقطار، أعادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ النظر في عملية إنشاء مكتبها دون الإقليمي في فيجي وأوفدت مستشارا إقليميا لدعم المكتب

(13) تشاد، وتونس، وجزر القمر، ورواندا، وكينيا، وموريشيوس في عام 2022.

(14) فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، تقديم الدعم إلى بوركينا فاسو، وتوغو، وغينيا، والكونغو، والنيجر؛ وفيما يتعلق بالتعدادات الرقمية، تقديم الدعم إلى توغو، وزامبيا، وزمبابوي، وسيراليون، وسيشيل، وليبريا، وموريشيوس، ونيجيريا.

المتعدد الأقطار المنشأ حديثا في ولايات ميكرونيزيا الموحدة. وللمضي قدما، ستواصل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ دعم أمانة منتدى جزر المحيط الهادئ في تنفيذ استراتيجية قارة المحيط الهادئ الأزرق لعام 2050. واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ذات الحضور المادي المحدود في شكل مكاتب دون إقليمية، عضو في أفرقة الأمم المتحدة القطرية في البلدان التي تضطلع فيها بمشاريع فنية على الصعيد القطري بناء على طلب الدول الأعضاء أو المنسق المقيم، وهي موقعة على أطر التعاون التي تدعم البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

63 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقدم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الدعم، عند الطلب، في وضع تحليلات قطرية مشتركة وصياغة واستعراض أطر التعاون. وتستفيد اللجنة من خبرتها الشاملة لعدة قطاعات وتضمن تحليلا أكثر تعمقا للقضايا الإقليمية والعابرة للحدود، بما في ذلك النُهج القطرية تجاه تزايد كثافة حرائق الغابات، والاستجابة المنسقة للتنقل البشري. وتوفر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها عضوا في الفريق الإقليمي لدعم الأقران، ضمانا لجودة التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وسُجلت أيضا زيادة في جهود التحالف المواضيعي لدعم المبادرات العابرة للحدود ودون الإقليمية التي تعمل عبر الركائز الإنسانية والإنمائية وركائز بناء السلام وحقوق الإنسان في المنطقة.

64 - ونُظمت مناقشات قطرية مع المنسقين المقيمين كجزء من جدول أعمال منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بشأن بلدان منها بيرو وهايتي، وكذلك بشأن التحديات المشتركة في المنطقتين دون الإقليميتين للبحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. واستجابة للتعليقات الواردة من أصحاب المصلحة، تم إطلاق منصة التعاون الإقليمي المعززة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل 2023، مع وضع إجراءات تشغيل مبسطة وبتركيز مواضيعي أقوى من حيث الدعم المقدم على الصعيد القطري. وفي آب/أغسطس 2022، أكملت منصة التعاون الإقليمي قائمة خبراتها، التي نُظمت وفقا للتركيز المواضيعي للتحالفات والأفرقة العاملة المواضيعية، لتيسير الوصول إلى المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية.

65 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، قامت منصة التعاون الإقليمي، منذ إنشائها، بتكثيف الدعم الإقليمي المشترك لمسائل شاملة. وتمكنت التحالفات المواضيعية وفريق الأمم المتحدة الإقليمي للتنسيق المعني بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا وفريق دعم الأقران من توفير سياسات موضوعية أكثر تحديدا للأهداف، ودعم تحليلي وتشغيلي لتلبية الطلبات على الصعيد القطري. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في قيادة التحالف المواضيعي المعني بالبيئة وتغير المناخ، وفريق الأمم المتحدة للتحول الرقمي لأوروبا وآسيا الوسطى، وفريق الأمم المتحدة الإقليمي للتنسيق المعني بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا، وتشترك في تحالفات وأفرقة مواضيعية أخرى. وقدم التحالف المواضيعي المعني بالبيئة وتغير المناخ دعما للمنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية للتعاون في مجال المياه العابرة للحدود في وسط آسيا. وفي عام 2022، أُطلق موقع إلكتروني جديد لأوروبا ووسط آسيا لتسهيل التعاون الإقليمي والعمل كنقطة دخول موحدة إلى خبرات وموارد التحالف المواضيعي، بما في ذلك وضع خرائط للمشاريع لدعم التنسيق بين الوكالات.

2 - الجهود الرامية إلى الاستفادة من المعرفة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي وسد الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

66 - قدمت اللجان الإقليمية مساهمات كبيرة كل في منطقتها في جعل مراكز إدارة المعارف حيزا متاحا على الإنترنت للدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة للحصول على الخبرات والبيانات والموارد المعرفية الإقليمية. وأُحرز تقدم ملحوظ في تحقيق الاتساق في بيئة البيانات الإقليمية لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة ورصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها.

67 - وفي منطقة أفريقيا، ركز التقدم على مبادرتين رئيسيتين تتعلقان بتطوير وتشغيل مراكز المعرفة والأداة المشتركة بين الوكالات لتحديد أصحاب الخبرات، ومنصات شبكات الممارسين. وفيما يتعلق بمراكز المعرفة، كان هناك تطوير وصيانة مستمران لقاعدة الأمم المتحدة المعرفية الإقليمية بشأن كوفيد-19، مما يتيح الوصول إلى الأصول المعرفية الإقليمية للأمم المتحدة بشأن خطة عام 2030. ووُضعت أيضا أداة مشتركة بين الوكالات لتحديد أصحاب الخبرات تيسر مسح وتحديد الخبرات على نطاق الأهداف. وفي الوقت نفسه، ستوفر منصات شبكات الممارسين حيزا لتيسير تبادل المعارف بين الأقران وخدمات الربط الشبكي، مما يعزز التعاون بين كيانات الأمم المتحدة الإقليمية.

68 - وفي المنطقة العربية، قادت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) جهود منصة التعاون الإقليمي لتطوير مركز إقليمي لإدارة المعارف والبيانات على الإنترنت يعرف باسم "منارة". وتمثل منارة، التي أُطلقت في آذار/مارس 2023، منصة تفاعلية شاملة و "مركزا جامعا" للمعرفة والمعلومات والبيانات من مصادر الأمم المتحدة والدول الأعضاء والشركاء الآخرين بشأن خطة عام 2030. وتتواصل منصة منارة مع المنصات الإقليمية الأخرى ذات الصلة وتستفيد من أحدث التطورات في مجال الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي ومعالجة اللغات الطبيعية لتشمل الأخبار في الوقت الحقيقي، ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي ذي الصلة بمجال الاهتمام، بالإضافة إلى خرائط ورسوم بيانية تفاعلية.

69 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شهد مركز إدارة المعارف لآسيا والمحيط الهادئ زيادة في عدد المستخدمين بنسبة 150 في المائة وزيادة بنسبة 70 في المائة في عدد زيارات الصفحات مقارنة بعام 2021. ويرحب المركز الآن بأكثر من 200 9 مستخدم، وسجل أكثر من 000 32 زيارة للصفحة. ويستضيف أيضا أكثر من 250 موردا معرفيا، تضم تقارير رئيسية وتوجيهات سياساتية وبحوثا أجراها 14 كيانا من كيانات الأمم المتحدة. وقام المركز بتوسيع نطاق الحلول التي يقدمها لتضم خدمات مصممة خصيصا وقائمة على الطلب مع مستودع التحالفات المواضيعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، كحيز مخصص للتعاون بين الوكالات للتحالفات المواضيعية.

70 - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تتعاون اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على الصعيدين الإقليمي والعالمي بشأن البيانات والإحصاءات، مع جهات منها شعبة الإحصاءات، واللجان الإقليمية الأخرى، ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، والمنسقون المقيمون، وشبكة موظفي إدارة البيانات في مكتب التنسيق الإنمائي، وكذلك الفريق المعني بالبيانات والإحصاءات التابع لمنصة التعاون الإقليمي. وفي إطار المؤتمر الإحصائي للأمريكتين، أنشئت أفرقة عاملة جديدة لوضع مبادئ توجيهية إقليمية ومجموعات لأفضل الممارسات في 11 مجالا مواضيعيا مختلفا. وعززت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أيضا نشر واستخدام الإحصاءات القابلة للمقارنة إقليميا،

بما في ذلك من خلال منصة قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بها، بإضافة قدرات جديدة وبوابة جغرافية. واستُحدثت أيضا أدوات تكميلية، من بينها بوابة مخصصة للبيانات المتعلقة بأوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، ومستودع للبيانات الجزئية المتعلقة بالمسوحات الاقتصادية، ونظم للوصول إلى مصفوفات المدخلات – المخرجات، وأداة لتجهيز البيانات الجزئية المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية.

71 – وتقوم المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (المعروفة أيضا باسم بوابة أهداف التنمية المستدامة)، بتجميع وعرض الأعمال التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على الصعيد الإقليمي فيما يتعلق بخطة عام 2030، والمعلومات بشأن الطريقة التي تقدم بها منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الدعم للبلدان في رصد أهداف التنمية المستدامة والإبلاغ عنها. وبفضل وجود نظام لامركزي يمكّن أعضاء منصة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من تحميل المعلومات، عززت المنصة إبراز دور الأصول الإقليمية للأمم المتحدة والوصول إليها.

72 – وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، قام فريق الأمم المتحدة الإقليمي للتنسيق المعني بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا، الذي أنشئ لتقديم الدعم في سد الفجوات في البيانات بشأن الإحصاءات الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية والبيئية وتعزيز تحديث الإنتاج الإحصائي، بمواصلة تنسيق الأنشطة الإحصائية وأنشطة بناء القدرات وربط عمليات البيانات على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية.

3 – تحقيق أوجه الكفاءة على الصعيد الإقليمي

73 – يشكل تعزيز أوجه الكفاءة من خلال العمليات المشتركة لتسيير الأعمال وتبسيط ممارسات تسيير الأعمال على الصعيدين القطري والإقليمي أحد أهداف إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

74 – وفي جميع المناطق، أُحرز تقدم في تعبئة استراتيجيات إقليمية لتسيير الأعمال لدعم المبادرات الرامية لتحقيق الكفاءة. وتشارك اللجان الإقليمية في قيادة فريق إقليمي لإدارة العمليات أو تشكل جزءا منه، وأسهمت في وضع استراتيجيات إقليمية لتسيير الأعمال مع إعطاء الأولوية لمجالات الخدمات المشتركة من أجل تحقيق مكاسب في الكفاءة. وفي إطار استراتيجية تسيير الأعمال، تقدم جميع اللجان الإقليمية، باستثناء اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الخدمات لكيانات منظومة الأمم المتحدة في مجالات تشمل الموارد البشرية، والسفر، والمشتريات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمالية، وإدارة المرافق، والخدمات العامة، والمؤتمرات، والأمن، والبروتوكول، والخدمات القانونية والطبية. وتقدم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خدمات أماكن العمل المشتركة لكيانات الأمم المتحدة في بانكوك وأديس أبابا وبيروت.

75 – وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والمنطقة العربية، من المتوقع أن يؤدي تقديم الخدمات المشتركة إلى تجنب تكاليف مجموعها 4 ملايين دولار و 1,9 مليون دولار، على التوالي، كفائدة صافية خلال الفترة 2022–2024. وفي منطقة أفريقيا، من المتوقع تجنب تكاليف إجمالية قدرها 2,7 مليون دولار على مدى السنوات الخمس المقبلة نتيجة للتعاون بين الوكالات بشأن 11 خدمة مشتركة.

76 – وترد مزيد من التفاصيل عن تنفيذ الإصلاح في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة 233/75 بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها

منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/78/72-E/2023/59) وفي تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2023/62).

باء - تعزيز التعاون الأقاليمي: المبادرات المشتركة التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية

77 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسق الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية مواقفهم بشأن مسائل السياسة العامة وعززوا التعاون حول المشاريع المشتركة وغيرها من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

78 - وتحت قيادة نائبة الأمين العام، وفي الفترة التي سبقت الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، تعاونت اللجان الإقليمية مع الرئاسة المصرية للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف ومع مناصري العمل المناخي الرفيعي المستوى في تنظيم خمسة اجتماعات مائدة مستديرة على الصعيد الإقليمي لتسريع وتيرة تنفيذ استثمارات عامة وخاصة في مشاريع مدروسة بعناية وقابلة للتوسع تتسق مع اتفاق باريس. وضمت نتائج اجتماعات المائدة المستديرة تدابير السياسة العامة اللازمة لإطلاق التدفقات المالية، وخلاصة وافية[15] تضم مجموعة من المبادرات الجاهزة للاستثمار المتعلقة بالمناخ، والتي تستجيب للأولويات والخطط التي تقودها البلدان. وتمثل الخلاصة التي نُشرت في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2022، أداة رئيسية لجذب الاستثمارات لتكثيف العمل المناخي من خلال تدابير المرونة والتكيف الطويلة الأجل التي تساعد أيضا في دفع عجلة تنفيذ خطة عام 2030.

79 - وفي سياق مؤتمر الأمم المتحدة بشأن استعراض منتصف المدة الشامل لتنفيذ أهداف العقد الدولي للعمل، "الماء من أجل التنمية المستدامة"، 2018-2028، الذي عقد في آذار/مارس 2023، نظمت اللجان الإقليمية حدثا مشتركا رفيع المستوى لعرض نتائج المشاورات الإقليمية التي عقدت لتقييم التقدم المحرز وتعبئة العمل في مجال المياه قبل انعقاد المؤتمر. وخلال المؤتمر، أصدرت اللجان الإقليمية موجزا سياساتيا مشتركا يستعرض الرسائل الرئيسية والتوصيات التطلعية المنبثقة عن المشاورات الإقليمية.

80 - وعلى هامش منتدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بمتابعة تمويل التنمية الذي عقد في نيسان/أبريل 2023، نظمت اللجان الإقليمية حدثا مشتركا رفيع المستوى بشأن التصدي لتحديات الدين العام لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأصدرت موجزا سياساتيا مشتركا يدعو إلى إحداث تحول في التفكير بشأن الاستفادة من الدين العام لتحقيق مكاسب إنمائية. وتواصل اللجان الإقليمية زيادة دعمها للجهود الرامية إلى إنشاء آليات دولية مشتركة لتسوية الديون وأطر لإعادة الهيكلة. وتتعاون أيضا في مجالات قياس التدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول وفرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي.

81 - وللاستفادة من الفرص التي يتيحها حساب الأمم المتحدة للتنمية، تقوم اللجان الإقليمية بتنفيذ عدة مشاريع مشتركة. وتحت قيادة الإسكوا وبالعمل الوثيق مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نفذت اللجان الإقليمية مشروعا يهدف إلى تعزيز الابتكار والقدرات التكنولوجية على المستوى الوطني لاستخدام تقنية سلسلة الكتل لتعزيز التجارة دعما للتنمية المستدامة. وتتعاون الإسكوا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا في مشروع يهدف إلى تطوير منصة تفاعلية للمعارف الرقمية تتيح الوصول إلى الموارد المتعلقة بالمياه الجوفية في جامعة الدول العربية. وتقوم اللجان الإقليمية أيضا، بقيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

(15) متاحة على الرابط التالي: https://www.un.org/regionalcommissionsnyoffice/news/compendium.

الكاريبي، بشكل مشترك، بتنفيذ مشروع مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) يهدف إلى تحسين القدرات على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ورصدها والإبلاغ عنها.

82 - وبهدف النهوض بنظم الطاقة المرنة في وسط آسيا، نظمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمات أخرى، منتدى ألماتي الثاني للطاقة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 بشأن تحديث البنية التحتية الإقليمية من خلال الابتكار والاستثمارات التي تحقق الأهداف المتعلقة بصافي الانبعاثات الصفري وتزيد من كفاءة نظام الطاقة والقدرة على تحمل تكاليفه ومرونته. وتقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بالتعاون مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بتنفيذ مشروع يهدف إلى تعزيز سياسات الطاقة في البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة.

83 - وقامت اللجان الإقليمية، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بإصدار النسخة الخامسة من دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية العالمية المتعلقة بتيسير التجارة الرقمية والمستدامة في كانون الثاني/يناير 2023. وبالتعاون مع الأونكتاد، قامت بإعداد تحليل لآثار الحرب في أوكرانيا وتحديثه دوريا لرصد أوجه الضعف في التمويل والأمن الغذائي وأمن الطاقة على الصعيد القطري في كل منطقة من المناطق الخمس، وقدمت توصيات في مجال السياسات.

84 - وقبل الاجتماع الخامس العشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، أصدرت اللجان الإقليمية بيانا مشتركا يدعو إلى إدماج التنوع البيولوجي في صميم السياسات والبرامج وتعزيز تبادل المعارف بشأن التنوع البيولوجي.

ثالثا - استشراف المستقبل: استعراض تمهيدي لخطط اللجان الإقليمية للنهوض بأولويات عام 2023

85 - تواصل اللجان الإقليمية العمل بطرق متطورة ومبتكرة لدعم الدول الأعضاء في مواجهة الأزمات المتشابكة والمعقدة وتعزيز الجهود الرامية إلى تنفيذ خطة عام 2030. وفي العام المقبل، ستواصل تعزيز العمل المشترك حول أربعة مجالات مشتركة ذات أولوية، وهي استعراض منتصف المدة لخطة عام 2030 ومؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، والعمل المناخي، وتنفيذ المقترحات ذات الصلة الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" (A/75/982).

86 - وفي إطار التحضير لمؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة، تقوم اللجان الإقليمية بتعبئة أصحاب المصلحة الإقليميين وتيسير تنسيق المدخلات الإقليمية من أجل صياغة الوثيقة الختامية للقمة. وتقدم أيضا مساهمات فنية مشتركة في العملية التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، الذي سيعقد في عام 2024، مع التركيز على التحولات الرئيسية لتسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف. وستواصل اللجان الإقليمية الأعمال التحضيرية قبل الاجتماع السنوي الأول مع رؤساء المنظمات الإقليمية، الذي يعقده الأمين العام، على النحو المقترح في خطتنا المشتركة.

87 - وفي إطار النهوض بخطة تمويل التنمية، تسعى اللجان الإقليمية إلى اتخاذ إجراءات منسقة لدعم جهود الدعوة بشأن خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة لزيادة التمويل الميسور التكلفة والطويل الأجل للتنمية. وستسهم أيضا في وضع حلول، وتعبئة الجهات الفاعلة لإصلاح الهيكل المالي العالمي.

88 - وفي الفترة التي تسبق مؤتمر قمة الطموح المناخي الذي يعقد في أيلول/سبتمبر 2023 والدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ستدعم اللجان الإقليمية المناسبات التحضيرية على المستوى الإقليمي لتعزيز إجراءات مناخية محددة وذات مصداقية. وستواصل أيضا دعم الدول الأعضاء في النهوض بأهدافها المتعلقة بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه والصمود في مواجهته.

رابعا - خاتمة

89 - واصلت اللجان الإقليمية تعزيز دورها كقيادات فكرية ومراكز لتوليد المعارف وجهات لإجراء حوارات حكومية دولية ولأصحاب المصلحة المتعددين عن السياسات من أجل تعزيز التعاون الإقليمي والأقاليمي في سياق الأزمات المتتالية. وعزز عملها ترجمة الاتفاقات والتوصيات العالمية في السياقات الإقليمية، وأتاح جسرا لدعم العمل الفعال على المستوى القطري في مجالات رئيسية مثل التمويل والتحول الرقمي وتحويل الطاقة والعمل المناخي. وتمشيا مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وُجهت مساعي اللجان الإقليمية لدعم متابعة وتنفيذ خطة عام 2030 نحو كل من الدول الأعضاء وأفرقة الأمم المتحدة القطرية من خلال تعزيز التنسيق على المستوى الإقليمي.